بسم الله الرحمن الرحيم

العولمة
ومناهضة العولمة

obeikandl.com

العولمة ومناهضة العولمة / عصام الزعيم، ألمر ألتفاتر
.- دمشـــق: دار الفكـــر، ٢٠١١ .- ٢٠٠ص ؛
٢٠سم.- (سلسلة حوار مع الغرب).
ISBN:978-9933-10-261-6
١-٣٣٧ ز ع ي ع ٢ - العنوان ٣- ألتفاتر
٤- نينهاوس ٥- السلسلة
مكتبة الأسد

obeikandl.com

سلسلة حوار مع الغرب

العولمة
ومناهضة العولمة

د. عصام الزعيم
د. المرألتفاتر

obeikandl.com

2011=1432

دار الفكر – دمشق – برامكة
٠٠٩٦٣ ٩٤٧ ٩٧ ٣٠٠١
٠٠٩٦٣ ١١ ٣٠٠١
http://www.fikr.com/
e-mail:fikr@fikr.net

سلسلة حوار مع الغرب

العولمة ومناهضة العولمة

د. عصام الزعيم
د. ألمر ألتفاتـــر

الرقم الاصطلاحي: ٢٣٠٩,٠٣١
الرقم الدولي: ISBN:978-9933-10-261-6
التصنيف الموضوعي: ٣٢٠ (الدراسات والعلوم السياسية)
٢٠٠ ص، ١٤ × ٢٠ سم
الطبعة الأولى : ١٤٣٢هـــ= ٢٠١١م
© جميع الحقوق محفوظة لدار الفكر دمشق

obeikandl.com

المحتوى

كلمة الناشر ٧

المباحث ٩

المبحث الأول : نقد العولمة الجديدة والدعوة إلى عولمة بديلة ١١

الدكتور : عصام الزعيم

المبحث الثاني : نقد العولمة ١٢٩

الدكتور : ألمر ألتفاتر

الفهرس العام ١٨٠

تعاريف ١٨٩

obeikandl.com

obeikandl.com

حوار مع الغرب

عندما قال الشاعر الإنكليزي روديارد كيبلنغ (١٨٦٥-١٩٣٠) مقولته الشهيرة "**الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا**" لم يكن يعلم أن العالم سيتغير إلى درجة كبيرة، فالتطور العلمي والتقني في الاتصالات ووسائل الإعلام جعل العالم قرية صغيرة، فأهل الشرق يتأثرون بما يحدث في الغرب، والناس في الغرب يعرفون ما يحدث في الشرق ويتأثرون به، وربما تحركوا على الصعيد الشعبي والإنساني والسياسي لاتخاذ مواقف داعمة أو مناهضة.

لم يعد هناك شرق مطلق ولا غرب مطلق؛ ذلك أن الحضارة نتاج ثقافي شاركت في صنعه مادياً ومعنوياً العديد من الشعوب، فكانت الحضارة دُولة بينها.

لكن البعض يصر على أن العلاقة صراع بين الشرق والغرب، وهو يرى أن الحضارات الشرقية مختلفة من الناحية الثقافية والعقلية والعقائدية عن الحضارة الغربية؛ وأن الصراع بينهما حتمي، ويستحضر من التاريخ كل مآسيه، للنفخ في

كير التطرف والكراهية، وبث العداء بين الشعوب، وإشعال نار الحروب؛ الثقافية منها والعسكرية.

وباعتبار أن لكل فعل رد فعل مماثل؛ يبدأ العنف بالظهور، وتبدأ معه التعبئة الفكرية والإعلامية والثقافية والأيديولوجية.

هكذا ظهر على الجانبين عدد من المفكرين الذين دعوا إلى التمركز على الذات، وإبراز تفوق حضارتهم الخاصة، متجاهلين الحضارات الأخرى وإنجازاتها، ومشاركتها في تقدم الإنسانية. مما كان له تداعيات سيئة على الحضارة الإنسانية عموماً.

من هنا برزت الحاجة إلى الحوار لتأسيس أرضية إنسانية مشتركة، بعيدة عن التعالي والتمركز حول الذات؛ تقوم على الحوار والتعارف والتكامل، فالحوار هو الطريق الموصل لتقارب الأفكار والرؤى، ولوضع الحلول التي تجعل الجميع أسرة واحدة بعد أن أصبحت الكرة الأرضية قرية واحدة.

تهدف هذه السلسلة من الكتب لتعريف كل طرف على فكر الآخر، وتقدم أبحاثها بموضوعية وجرأة بعيداً عن المجاملات، فالهدف هو الوصول إلى الطريق العملي للتعارف، وفهم الذات والآخر بوضوح، والتفهم لخصوصيات وثقافات الآخر، واحترام حقه بالاختلاف؛ وسيلةً لنمو الحضارة والثقافة الإنسانية.

العولمة و مناهضة العولمة

١- نقد العولمة الجديدة والدعوة إلى عولمة بديلة

الدكتور : عصام الزعيم

٢- نقد العولمة

الدكتور : ألمر ألتفاتر

obeikandl.com

obeikandl.com

نقد العولمة الجديدة
والدعوة إلى عولمة بديلة

الدكتور : عصام الزعيم

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة

انتقل العالم إلى مرحلة جديدة من العولمة الرأسمالية خلال السنوات (١٩٨٩-١٩٩٢) بانهيار الاتحاد السوفييتي؛ وتفكك النظام الاشتراكي الدولي؛ واختفائهما؛ وإعادة هيكلة العالم وتوحيده مجدداً على أساس السوق؛ وخلال سنوات معدودة طوي قرن من انقسام العالم إلى شرق وغرب؛ إلى اشتراكية ورأسمالية. وعاد عالماً موحداً مفتوحاً أمام توسع رأس المال وحركة التجارة، عالماً خاضعاً للسوق بلا منازع.

انهار الحلم بالشيوعية والاشتراكية قبل أن يكتمل؛ وعادت الرأسمالية بقوة معززة بتوجهات نحوعولمة أشد وأوسع؛ حتى خيل لبعضهم ولا سيما الأمريكي فرانسيس فوكوياما أن التاريخ الإنساني قد بلغ نهاية مطافه؛ وأن رأس المال قد صادر حركته وأدخله في فسيح جنانه؛ منهياً إلى غير رجعة التغير والتطور؛ مجمداً إلى الأبد طموح الأمم

والجماعات والأفراد إلى مزيد من المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص والاشتراكية. ها هي ذي تماثيل لينين تباع بالمزاد العلني؛ وها هو ذا الفكر الليبرالي الجديد يمحو كارل ماركس؛ بل يمحو اسمه من الفردوس الاقتصادي الجديد، فردوس الليبرالية الجديدة.

لكن أليس زعماً أن الإنسانية بلغت نهاية التاريخ؟ أليس الظن بأن فردوس الرأسمالية قد استعيد إلى الأبد كما يزعم الأمريكي (فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama) حلماً كأحلام العصافير أو وهماًمن الأوهام يكذبه الواقع ويفنده العقل؟ ذلك لأن الحاضر يمضي وسرعان ما يتقادم ليصبح ماضياً، كما يقبل المستقبل ليصبح حاضراً متجدداً يحبل بالجديد.

مثلما حاول هيجل (Hegel) عقلنة الواقع وتمجيده، ادعى فوكوياما نهاية التاريخ وزعم توقف حركته نهائياً. لكن العولمة الجديدة الجارية أمام ناظرينا والآخذة بمصائرنا ليست نهاية التاريخ؛ وإنما هي مرحلة من مراحله تمضي؛ وسرعان ما تتلوها مراحل أخرى؛ وهكذا دواليك.

يبدو لنا أن معرفة العرب بظاهرة العولمة الجديدة معرفة نسبية؛ والصحيح أن نقول محدودة؛ وذلك لأن موقع اقتصاداتهم فيها هامشي ومشاركتهم فيها محدودة وهي بقدر

كبير سلبية أيضاً؛ أما دورهم في تطورها فيكاد لا يذكر، وهذا ما سنتناوله في العرض والشرح والتوضيح في هذا البحث.

إن لهذا الموقع الهامشي وهذه المشاركة المحدودة فضلاً عن غياب الدور في التطوير تأثيراً مباشراً على معرفة العرب بظاهرة العولمة؛ وإدراكهم لماهيتها واتساعها وخصائصها ونتائجها ومن ثمَّ على قدرتهم على صياغة العلاقة بها والتفاعل معها صياغة علمية وواقعية.

هكذا نفهم ثنائية الموقف العربي الشائعة عن العولمة تنديداً مطلقاً بها ورفضاً مطلقاً لها وأحياناً (قليلة) تمجيداً لها وتمنية للنفس بدمج الوطن فيها، بينما العولمة واقع موضوعي لاسبيل إلى إلغائه أو نبذه بمنطق الرغبة الذاتية ولا يجوز الخضوع لها خضوعاً سلبياً. إنما المطلوب وعي بهذه العولمة وقبول مبدئي وعملي بها؛ وسعي استراتيجي ومتعدد المراحل للاندماج الناجع فيها والرد الإيجابي على تحدياتها.

إن السؤال، كل السؤال، ليس: هل نحن مع العولمة أو ضدها؟ بل: هل نحن ضمن العولمة أم خارجها؟ كيف يكون إذن نقد العولمة الجديدة القائمة؛ وكيف تكون أو يمكن أن تكون بدائلها؟ إن الموقف الفكري المقترح في هذه الورقة هو الإقرار بأن العولمة الجديدة واقع موضوعي قيد السيرورة؛ لكنها تفتقد إلى التوازن في المصالح الاستراتيجية

والديمقراطية والرشاد الاقتصادي؛ وأن جبروتها يستلزم تجاوز الأحادية القطرية واعتماد التكتل التجاري والجمركي والتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي.

مرحلة جديدة من عولمة السوق

تعني العولمة الجديدة في المقام الأول سعياً مستزاداً إلى توحيد العالم؛ وحركةً متسارعة لثورته العلمية والتكنولوجية. اتجهت العولمة الرأسمالية - رأسمالية الإمبريالية المعاصرة - منذ ظهورها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى توسيع حيزها وتدويل نشاطها وتعميقها حتى تبلغ عتبة العالمية؛ ومن ثم تتطور لاحقاً وفق مراحل محددة بها؛ كما جرى على امتداد القرن العشرين. كان الهدف من التدويل الإمبريالي التحكم في مصادر المواد الأولية الاستراتيجية؛ كالحديد والفحم والنفط والنحاس والبوكسايت (خام الألومينوم) وغيرها؛ وتوسيع الأسواق القطرية وإقامة أسواق إقليمية؛ وربط الأولى بالثانية؛ وتشكيل أسواق دولية مترابطة. تمثلت في التمركز الرأسي والاندماج في الفروع الصناعية والقطاعات الاقتصادية الرئيسة، وفي التوسع الجغرافي إقليمياً ودولياً بحيث تحقق الرأسمالية "تعولمها" (أي تحولها إلى العالمية).

تواصلت هذه العملية حتى الحرب العالمية الأولى؛ حتى بدا العالم آنذاك قيد التحول إلى سوق عالمية موحدة. لكن اندلاع ثورة تشرين الأول/أكتوبر في سنة ١٩١٧ وإقامة الاتحاد السوفييتي حالا دون تواصل العملية.

الواقع أن القوى الرأسمالية ودولها المهيمنة تبنت استراتيجيات وسياسات قامت على محاصرة الدولة الاشتراكية "المارقة"؛ وتطويقها ومحاولة القضاء عليها خلال المدة (١٩١٧-١٩٣٩). ثم نشبت الحرب العالمية الثانية فانتهت بتوسع العالم السوفييتي وتحوله إلى نظام اشتراكي دولي يضم إلى جانبه دول الديمقراطية الشعبية في أوربة الوسطى والشرقية؛ فضلاً عن الصين، بينما انضمت اليابان إلى معسكر الولايات المتحدة وأوربة الغربية بعد انهزام طوكيو وضرب هيروشيما وناغازاكي بالقنبلة الذرية الأمريكية.

انقسم العالم غداة الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين متناحرين؛ وقامت حرب باردة استمرت بينهما طيلة المدة (١٩٤٥-١٩٨٩) مما حال دون توحيد العالم؛ أي عولمته ودون تطوير السوق إلى سوق عالمية؛ أي دون عولمتها.

جرت عملية التوسع والتدويل الإمبريالية تاريخياً بدمج الكيانات والشركات القومية على الصعيد العالمي مُشَكِّلةً

بذلك قاعدة وأساساً لاقتصاد عالمي أو إن شئتم لعولمة الاقتصاد، ومع أن العولمة الرأسمالية لم تكتمل ولا تكتمل؛ فإنها نجحت وتنجح بصورة متزايدة في دمج الاقتصادات والأسواق العربية والإفريقية والآسيوية في الاقتصادات الأوربية المهيمنة؛ وتنجح في دمج اقتصادات أمريكة اللاتينية في اقتصاد الولايات المتحدة؛ وفي دمج الاقتصادات الآسيوية في الاقتصاد الياباني. هكذا نمت الأسواق واتسعت وإن بنسب مختلفة في القارّات المختلفة، ثم ارتبطت هذه الأسواق بعضها ببعض واندمجت باضطراد مقتربة من البعد العالمي ومكتسبة الصفة الدولية منذ أواخر القرن الماضي.

تحقق "التدوّل" (التحول إلى الاقتصاد الدولي) الرأسمالي بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين؛ حين تشكلت مصارف دولية وأسواق عالمية للمواد الأولية وشركات كانت رائدة (الشركات المتعددة الجنسية)؛ واستمرت هذه العملية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. خرجت روسية القيصرية وحدها من عالم الإمبريالية الحديثة؛ ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية فأدت إلى انقسام العالم إلى عالمين: عالم رأسمالي وعالم اشتراكي. وخضع العالم إلى عمليتي تطور متواقتَيْنِ حيث تجددت من جهة وعلى امتداد النصف الثاني

من القرن الماضي عملية تدويل وعولمة رأسمالية اتخذت العالم الرأسمالي الممتد إلى القارات الخمس مجالاً حيوياً لها. تميزت هذه العملية بتشكل شركات متعددة الجنسية بعشرات الألوف في قطاعات الاقتصاد الدولي المختلفة؛ أولاً في الدول الرأسمالية المتطورة؛ ولاحقاً في الدول حديثة التصنيع؛ ثم في الدول المسماة النمور الآسيوية. أما عملية التطور الثانية التي شهدها العالم وشغلت جزءاً متعاظماً منه فهي انتصار الاشتراكية الحديثة في روسية لأول مرة في التاريخ؛ ثم توسعها غداة الحرب العالمية الثانية وتحولها إلى نظام اشتراكي دولي بأسره. وقد مثل هذا التحول نوعاً من التدويل الاشتراكي من حيث توجهه؛ لكنه أخفق في التوسع إلى قارات ومناطق أخرى كما أخفق في التوسع على حساب السوق الرأسمالية الدولية؛ بل في التصدي لتوسعها وهزمها.

نقد العولمة

يتعرض نظام العولمة الراهنة إلى نقد أو تنديد من حركات شتى مناهضة لها في شمال الكرة الأرضية وفي جنوبها من ملايين العمال الفنيين والمهندسين والمختصين الآخرين، ومن قادة الفلاحين والمزارعين والعمال والنقابيين؛ فضلاً عن النساء.

ذلك أن تطبيق الليبرالية الجديدة والتحرير الاقتصادي شرطاً وثمناً لمعالجة أزمة المديونية الخارجية؛ وإعادةَ جدولة الديون الخارجية - قد تجلى في تقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي؛ وفي طرح القطاع الخاص بديلاً عن القطاع العام؛ وفي تصفية القطاع العام الصناعي والإنشائي والخدمي وتقليص الاستثمار العام؛ وفي إلغاء نظم الحماية الصناعية ورفع أسعار الوقود والكهرباء؛ وإخضاعِ القطاع التعاوني لقوانين السوق، ووقف التعيين في الوظائف العامة الفنية والإدارية؛ كل ذلك قد أدى إلى تعطيل عملية النمو الاقتصادي ونشر البطالة وتفاقم الفجوة بين الأجور والأسعار؛ وبروز ظاهرة الاحتكار الاقتصادي وتقويض الخدمات الاجتماعية ولاسيما التعليم والصحة والسكن.

حيثما طبقت برامج التثبيت المالي والنقدي كمرحلة أولى للإصلاح الاقتصادي الليبرالي جرى تقليص الموازنة العامة الجارية وتقليص الموازنة العامة الاستثمارية إن لم يكن إلغاؤها؛ وتخفيض سعر الصرف للنقد الوطني وتخفيض القدرة الشرائية لدى الجماهير الشعبية؛ خاصة مع فرض خطط وقرارات بتجميد الأجور أو تخفيضها؛ وتجميد العلاوات (المكافآت والحوافز) أو تخفيضها؛ كما تم تسريح ما يتراوح بين ٢٥ -٤٥ بالمئة من العاملين في الإدارة العامة

أو القطاع العام الاقتصادي؛ وقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية أسوأ مثال عندما ألغت معظم الإدارات الحكومية وسرحت معظم العاملين فيها بحجة تخفيض النفقات الإدارية الحكومية؛ مما عطل العمل في مرافق الإدارة الحكومية الأمريكية؛ وفي أكثر الدول ولاسيما النامية منها فرضت الجهات الغربية الدائنة وعلى رأسها مؤسسات بريتن وودز (Bretton-Woods) المعروفة التقاعد المبكر أو التسريح القسري وتدابير أخرى في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها مقابل إعادة جدولة الديون الخارجية.

تتصف العولمة الجديدة بصفات متناقضة؛ فهي من جهة تجنح إلى الديمقراطية والمشاركة والشفافية واللامركزية وتسهل انسياب السلع والخدمات وتبادلها؛ وتدفع عبر المنافسة والشفافية إلى تحسين الاستجابة لحاجات المستهلكين ومطالبهم، لكنها من جهة أخرى تجنح إلى الأوتوقراطية والأوليغارشية وتحفل بالفساد، وتزدهر فيها أنشطة اقتصادية عديدة تجري في إطار القانون، ولكنها تعتمد أساساً على المضاربة والمقامرة بأسهم الشركات في الأسواق المالية؛ وعلى المزاودة غير الاقتصادية على أسعارها؛ والتعرض الدوري لانتكاسات مفاجئة تصحيحية في جوهرها مدمرة بنتائجها؛ فتقع الإفلاسات الكبرى وتتلوها الانهيارات

المالية والصناعية؛ وتنشأ في أعقابها ثروات أسطورية جديدة يحققها آخر المضاربين وآخر المقامرين.

إضافة إلى هذه الأنشطة الاقتصادية المشروعة نجد أنشطة أخرى عديدة تقع خارج القانون وتضر بالصحة وتهدد الحياة نفسها؛ فضلاً عن تدمير البيئة؛ وبعض هذه الأنشطة تستمد أصولها من مرحلة العولمة السابقة؛ وبعضها الآخر أتى وازدهر مع العولمة الجديدة.

كذلك تتضمن العولمة الجديدة أركاناً أخرى وفي رأسها التهرب الضريبي وتهريب رؤوس الأموال المتحققة بفعل أنشطة مشروعة أو غير مشروعة؛ وإيداعها واستثمارها في المصارف الخارجية القائمة في المناطق والدول غير الخاضعة لأية ضرائب؛ والمتاجرة بالمخدرات وتبييض الأموال غير المشروعة والمحققة؛ إما من زراعة المخدرات وتجارتها أو من بيع الأطراف البشرية والمتاجرة بها؛ ومن أنشطة عصابات المافيا المتخصصة في الإجرام والقتل المأجور؛ ومن تجارة الجنس والدعارة (النساء والأطفال) وتجارة السلاح.